عبد المنعم علي عيسى

انتخابات «الائتلاف».. «يليق بها الأسْوَد»

بعد تأجيل دام لنحو أكثر من شهر، وبعيداً عن وسائل الإعلام، أجرى «الائتلاف السوري» المعارض انتخاباته يوم الـ ١٢ من أيلول الجاري لانتخاب رئيس جديد له خلفاً لرئيسه السابق سالم المسلط الذي رفضت أنقرة طلباً تقدم به لتمديد «ولايته» عاماً آخر، حيث سيشير الفعل إلى دلالات ومؤشرات عن المنحى الجديد الذي تتبعه القيادة التركية تجاه الأزمة السورية برمتها، بل واتجاه ملفاتها الشائكة التي تترابط وتنفصل، أحياناً بشكل يصعب معها التعاطي مع تلك الملفات كرزمة واحدة حينا، كما يصعب معه القيام بالفعل النقيض أحياناً أخرى.

قد لا يكون مهماً هنا الدخول في التفاصيل التي سبقت الجلسة التي خصصت لانتخاب «الرئيس»، ولا مهماً أيضاً الدخول في التفاصيل التي شهدتها تلك الجلسة، على الرغم من أن كلا الفعلين ذو دلالات تشير إلى أكثر من معطى جديد في بنيان كيان ما انفكت تركيبته وتوازناته، ثم سياساته كتحصيل لما سبق، ترتسم، ثم تتغير، على وقع الرؤى والمتغيرات التي تشهدها سياسات الدول الفاعلة في الأزمة السورية وعلى رأسها تركيا والولايات المتحدة، ثم قطر، التي تلعب دور «كيس المال»، بدرجة ثانية، وإنما الأهم هو المآلات التي أفضت إليها الجلسة آنفة الذكر وما تشير إليه في ضوء التطورات الحاصلة على الملف السوري.

جاءت النتيجة بإعلان فوز هادي البحرة كرئيس لـ«الائتلاف السوري» لعام ينتهي شهر أيلول من العام المقبل، والرجل ليس جديداً على مهمة كهذه فقد سبق له وأن تولاها شهر تموز من العام ٢٠١٤، وعندما خرج منها ظل ضمن دائرة القرار الضيقة داخل ذلك الكيان، ولربما يعود الفعل لاعتبارات عدة منها أن سيرته الذاتية فيها الكثير مما «يشجع» للاحتفاظ به كورقة «مفيدة»، أو كـ«جوكر» يصلح استخدامه حينما يتعذر سحب الورقة اللازمة لتتمة «الدست»، فالرجل خريج جامعات الولايات المتحدة، أما سيرته المهنية فهي التصقت بالمملكة السعودية التي شهدت أيضاً خطوات «حبوه» الأولى على طرقات السياسة، أما انتسابه لـ«الائتلاف» فكان شهر أيار من العام ٢٠١٣ الذي شهد «التوسعة» الثانية لـ«المجلس الوطني» الذي كان قد عرف باسمه الجديد «الائتلاف السوري» قبل نحو عام من هذا التاريخ الأخير بعد «أربعينية» الصرخة التي أطلقتها وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، من زغرب احتجاجاً على تركيبة «المجلس الوطني» داعية أطرافه إلى «استقطاب شرائح جديدة» التي كان منهم «الليبراليون» الذين يمكن هنا تقسيمهم لنوعين أولاهما «متجذر» بمعنى أنه تبنى ذلك النهج كانعكاس للتركيبة الاجتماعية – الاقتصادية التي نشأ منها، والثاني «عابر» بمعنى أن تبنيه للنهج ذاته دفعت به ظروف مرحلية بالتزامن مع قراءة تراكمت لدى «المتبني» وهي أمدته بتخمين اتجاه الريح، أو الأعاصير القادمة، والمؤكد هو أن البحرة كان من هذا النوع الثاني الذي أضحى يمثل الثقل الأوزن داخل التيار الليبرالي النامي بقوة داخل الرحم السورية منذ سقوط بغداد ٢٠٠٣.

من المؤكد أن انتخاب، أو بمعنى أدق تعيين، البحرة لقيادة «الائتلاف»، كان يمثل نقطة تلاق تركية – أميركية، سعت أنقرة من خلالها إلى إحكام قبضتها أكثرَ على هذا الأخير الأمر الذي يتأكد بوضوح عبر توجه تركي برز في الآونة الأخيرة سعت أنقرة من خلاله إلى إلحاق المناطق السورية التي تحتلها بـ«وال» واحد بدلا من إلحاقها السابق الذي كان يقضي بإدارة تلك المناطق من قبل «ولاة» عدة، أما واشنطن فهي ترى في الفعل، وهي تتناغم في رؤيتها تلك مع نظيرتها التركية، تقليصاً لدور «الائتلاف» الذي بات منذ سنوات مؤسسة «إعلامية»، ومعارضوه «فيسبوكيون» يقطنون فنادق الخارج، الفعل الذي وسع مسافة الرؤيا بين ما يجري على الأرض وبين منشورات صفحاتهم على الـ«فيسبوك»، ومن حيث النتيجة أضحت تلك «المؤسسة» بلا وزن حقيقي على الأرض، بل ولا في معادلات السياسة، وجل الدور الذي تقوم به يتمحور حول إصدار البيانات أو الإشادة بالقرارات والقوانين التي من شأنها تأزيم الوضع السوري، في مقابل تعويم دور «هيئة التفاوض العليا» التي باتت تركيبتها «مرضية» للأميركيين خصوصاً، وللغرب عموماً، بعد تنامي الدور الذي يقوم به «الليبراليون» فيها منذ نحو سنتين على وجه التحديد.

مر «الائتلاف السوري» منذ نحو ثلاث سنوات على الأقل بالعديد من الأزمات على وقع الصراعات التي فرضتها تركيبته التي احتوت على تيارات متناقضة في منهجيتها ورؤاها ولاصقها الوحيد هو الهدف، ومن الطبيعي أن يؤدي تلاشي هذا الأخير إلى بروز تلك التناقضات بعد غياب «اللاصق»، ثم على وقع التدخلات الإقليمية والدولية التي تكاثفت في الآونة الأخيرة في ظل التحركات الرامية لإيجاد تسوية سياسية للأزمة السورية، وزاد من مفاعيل ذلك كله الأزمة المالية الناشئة بفعل تقليص أنقرة لحجم الاعتمادات التي كانت تقدمها الأخيرة كنتيجة لتغير جرى على الحسابات السياسية ولربما كان في جزء منه تعبيراً عن الأزمة الاقتصادية التي يمر بها «الممول» ذاته، لكن ذلك كله لا يمثل مبرراً كافياً لشرح المآلات التي قادت به، أي بـ«الائتلاف»، إلى الحال التي وصل إليها، والمؤكد هو أن المبرر الأعمق هو المرور بأزمة بنيوية باتت تهدد الكيان برمته بالانحلال والتفكك، وما يزيد من ثقلها ومفاعيلها هو أن الأزمة البنيوية، أضحت محل استثمار لخارج يرى في النتائج التي يمكن أن تفضي إليها ما يحقق مصالحه التي لم تعد تركيبة «الائتلاف» قادرة على تحقيقها.

متنفذون أكراد يسرقون أملاك المسيحيين في الحسكة بعقود مزورة

الوطن

في إطار عملية التغيير الديموغرافي في مناطق الجزيرة السورية، تعمل بعض الشخصيات الكردية المتنفذة، ضمن مناطق سيطرة الحكومة أو مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» إلى الاستيلاء على ممتلكات السوريين في مناطق مهمة في مراكز مدن القامشلي والحسكة والمالكية وتل تمر ممن يقيم خارج المنطقة أو المغتربين، وحتى المتوفين، وذلك عن طريق تزوير بيانات وتواقيع أصحابها الأصليين، بتغطية ودعم واضحين من بعض المتنفذين الفاسدين في الأجهزة الحكومية، وبعض أجهزة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد».

وأوضح تقرير لممثلي مجلس الكنائس المسيحية لمنطقة الجزيرة السورية والفرات مرفوع إلى البطريرك مار أغناطيوس افرام الثاني اطلعت عليه «الوطن»، أن هناك أكثر من سبعين عقداً مزوراً لشراء أراضٍ وعقارات من ممتلكات المكون المسيحي.

وأشار التقرير إلى أن عمليات الشراء التي تتم من شخص واحد عبر محام واحد جميعها غير واضحة وأن عمليات البيع تشوبها الشكوك.

وفي تاريخ ١٤ كانون الثاني الماضي وجه مطران أبرشية السويد والدول الاسكندينافية للسريان الأرثوذكس عبد الأحد كلوشابو نداء إلى ما تسمى «الإدارة الذاتية» التي تهيمن عليها «قسد» أشار فيه إلى ما تتعرض له أملاك وعقارات رعايا الأبرشية من المهاجرين السريان إلى السويد وبقية الدول الاسكندينافية من استيلاء وأعمال تزوير عقود بيع لعقاراتهم وتقديمها أمام المحاكم في مناطق محافظة الحسكة.

وأشار المطران إلى أن هذه العقود المزورة يتولاها محام واحد وأنه وراء أعمال التزوير، موضحاً أن الكثير من أبناء رعيته فوجئوا ببيع عقاراتهم التي تقع في مناطق مهمة من مراكز مدن القامشلي والحسكة والمالكية من خلال تزوير بيانات وتواقيع أصحابها الأصليين.

وتؤكد المعلومات أن أولئك الأشخاص يستغلون النظام القضائي المزدوج المعمول به في تلك المنطقة منذ عام ٢٠١٤ لسرقة عقارات المغتربين عبر عقود مزورة.

«التيار الوطني الحر» اللبناني طالب بأخذ التزام من الغرب بإعادتهم

باسيل: النزوح السوري خطر كياني ويجب مواجهته بقساوة مهما كانت الكلفة

اعتبر رئيس «التيار الوطني الحر» اللبناني النائب جبران باسيل، أنه يجب مواجهة النزوح واللجوء السوري بقساوة وبرفض حاسم مهما كانت «الكلفة»، وطالب بأخذ التزام من الغرب لرفع الحصار عن لبنان وبآلية مسبقة وواضحة بإعادة النازحين السوريين إلى بلدهم، وذلك في حال أراد هذا الغرب أن يفرض رئيساً على لبنان، على حين اعتبر المفتي الجعفري الممتاز في لبنان أحمد قبلان أن الحاجز اللبناني بخصوص هؤلاء النازحين سينهار سريعاً وأن أوروبا سترى هول الكارثة اللبنانية بصميم بلدانها.

وقال باسيل، خلال حفل إطلاق الولاية الرئاسية الجديدة في «التيار»: «لا نستطيع أن نحافظ على وطننا إذا هاجر كل شعبنا وتم استبدالنا بشعوب أخرى ولو كانت جارة وشقيقة، ولذلك فموضوع النزوح واللجوء سمّيناه خطراً كيانياً وواجبنا أن نواجهه بقساوة وبرفض حاسم مهما كانت الكلفة»، وذلك حسبما ذكر موقع «النشرة» الإلكتروني اللبناني أمس.

ودعا باسيل لتحييد بلاده عن صراعات وإيديولوجيات ليس لها علاقة فيها، وأضاف: «يجب أن نتفق على دور للبنان يحفظه، ويجاوب على إشكالية المستقبل وكيفية استنهاض الدولة».

وقال: إنه «لا فريق الممانعة قادر أن يفرض رئيساً لا يمثلنا ولا يمثّل وجداننا وناسنا، وثبت أن هذا مستحيل فرضه لا من الخارج ولا من الداخل، وفي الوقت نفسه، فإن فريق المعارضة لا يستطيع أن يفرض على فريق الممانعة رئيساً يتحداه ويبرر له مخاوفه، ومن الأساس هذا مستحيل».

ورأى باسيل أن «هذا هو منطق الحوار والتفاهم الذي يفرض نفسه إذا أرادت بلادنا الخروج من الفراغ والانهيار»، وقال: إنه «إذا كان الغرب يريد أن يفرض رئيساً خذوا منه التزاماً برفع الحصار عن لبنان وبآلية مسبقة وواضحة بإعادة النازحين (السوريين) إلى بلدهم».

من جانبه، اعتبر المفتي الجعفري الممتاز في تصريح نقله موقع «النشرة» أمس، أن المطلوب قيادات وطنية حرّة لأخذ قرار كبير بوجه أسوأ كارثة تنتظر لبنان، مضيفاً، إن الحل بيد المقاطعين ولا خلاص من أزمة الفراغ التي تأكل البلد إلا بالحوار الانتخابي.

وأكد قبلان أن واشنطن تعمل على صهينة لبنان، وتأمين مصالح التطبيع وتحشد الإقليم والعالم لخنق هذا البلد، معتبراً أن العرب يمارسون أسوأ قطيعة للبنان، «كل ذلك وسط ترسانة الجمعيات المنظمة التابعة لغرف السفارات التي تجيد استغلال النزوح لإعادة تشكيل العنصر البشري في لبنان».

وتابع: «بهذا السياق فإن إطلاق النار على الجيش من بعض مخيمات النازحين (السوريين) يذكّرنا بالسواتر الإنسانية التي تحوّلت فجأةً إلى كتل نار، وحذار من الهروب لأن المراحل التي مرّت بها المخيّمات الفلسطينية تتكرر مع مخيمات النازحين السوريين وتحت عين الوصي الأميركي، وما نحتاجه بوصلة وطنية، وحوار إنقاذي لا لعبة ارتزاق وتقسيم وفدرلة، لأن المخاطر هائلة والخرائط الأميركية تريد لبنان «تابعاً أو خراباً».

وأول من أمس، أعلن الجيش اللبناني، أن وحدة منه داهمت مخيماً للنازحين السوريين في البقاع وتعرضت لإطلاق نار من مطلوبين، لكنها نجحت في القبض على أفراد متورطين في تجارة المخدرات.

ورأى قبلان أن «مصلحة العرب تتمثل بالابتعاد عن خيارات واشنطن بخصوص الأزمة اللبنانية، لأن أي كارثة لبنانية كبرى تقع ستطول العرب بالصميم».

وفي ختام تصريحه، توجه قبلان إلى أوروبا قائلاً: «السد اللبناني بخصوص النازحين سينهار سريعاً وسترى أوروبا هول الكارثة اللبنانية بصميم البلدان الأوروبية، ومهما حصل بهذا البلد فلن تربح واشنطن أو تل أبيب، وسيبقى لبنان بلد التحدّيات، والأيام شواهد».

وأول من أمس، طالبت قبرص الاتحاد الأوروبي بمراجعة الوضع في سورية، وإنهاء وضعها كدولة غير آمنة لا يمكن إعادة اللاجئين السوريين إليها، وذلك بعد أن حذرت من انهيار لبنان الذي اعتبرته كـ«حاجز» يحول دون وصول هؤلاء اللاجئين إلى أوروبا التي ستواجه مشكلة كبيرة في حال حدث ذلك.

بدوره، اعتبر رئيس لجنة حقوق الإنسان النيابية اللبنانية النائب ميشال موسى في تصريح مماثل نقله موقع «النشرة»، أن «موجة النزوح السورية الجديدة، عبر ممرات غير شرعية وعن طريق مافيات منظمة عابرة للحدود، هي من جرائم الاتجار بالبشر»، مشيراً إلى أن «لبنان عمل ويعمل ما بوسعه لوقف الضرر وحفاظاً على القوانين والاتفاقيات الدولية».

وقال موسى: إن السؤال يبقى «عن دور المساعدة الدولية للبنان ضمن مبدأ الشراكة الدولية في مكافحة هذا النوع من الجرائم».

وكالات

رئيس «التيار الوطني الحر» اللبناني جبران باسيل: يجب مواجهة النزوح واللجوء السوري مهما كانت «الكلفة» (عن الانترنت)

أكدت أن الكثير من البلدان الأوروبية ترفض استعادة مواطنيها

«الإندبندنت أونلاين»: بقاء مسلحي داعش في سورية يشكل تهديداً كبيراً لبلدانهم الأصلية

أكدت صحيفة «الإندبندنت أونلاين» البريطانية ضرورة استعادة دول أوروبا مواطنيها النساء من تنظيم داعش الإرهابي المحتجزات في مخيمات بشمال شرق سورية تديرها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الموالية للاحتلال الأميركي محذرة من أن الذين بقوا في سورية من مسلحي التنظيم يشكلون تهديداً للمنطقة وتهديداً أكبر لبلدانهم الأصلية كلما طال أمد بقائهم هناك.

ونشرت «الاندبندنت أونلاين» تقريراً عن ضرورة استعادة دول أوروبا مواطنيها النساء من تنظيم داعش وأطفالهن من سورية ضمن لقاء أجرته الصحفية معدة التقرير مع واحدة من النسوة عادت إلى بلدها ألبانيا بعد قضاء سنوات في كنف تنظيم داعش ثم في «مخيم الهول» الذي تديره «قسد» وذلك وفق ما ذكر موقع صحيفة «رأي اليوم» الإلكتروني.

وذكر التقرير أن «أمينة» عادت إلى ألبانيا وعمرها الآن ١٦ عاماً بعد أن قررت مغادرة سورية وتركت أمها وشقيقتها هناك في «مخيم الهول» لنساء تنظيم داعش وأطفالهن.

ووفق التقرير سافرت أمينة إلى سورية مع والدتها وأبيها عام ٢٠١٥ وقضت نحو تسع سنوات من حياتها في الرقة ثم في الباغوز بريف دير الزور آخر معقل لداعش في سورية والذي سقط عام ٢٠١٩ وحينها تم نقلها إلى «مخيم الهول» المليء بزوجات وأطفال مقاتلي داعش.

ونقل التقرير عن أمينة قولها إن الحياة في الباغوز كانت طبيعية، لأنها كانت صغيرة جداً ولم تغادر المنزل أبداً.

وبعدما ذكر التقرير أن التقديرات تشير إلى أن هناك أكثر من ٥٠ ألف امرأة وطفل في «مخيم الهول» أشار إلى أن الحكومة الألبانية عرضت عودة مواطنيها من أعضاء تنظيم داعش وبالفعل قررت أمينة المغادرة نهاية ٢٠٢٢ وتركت والدتها وشقيقتها هناك وقد حاولوا منعها من العودة لكنها أصرت ورفضت الاقتناع بأفكارهما بأن التنظيم سوف يعود من جديد.

وأوضح التقرير أن إعادة النساء وأطفالهن من سورية تثير جدلاً كبيراً فبينما ينظر إليهم البعض على أنهم إرهابيون فإن البعض يتعاطف معهم.

ورأى أن جميع الذين بقوا في سورية من مسلحي داعش لا يزالون يشكلون تهديداً كبيراً للمنطقة مشيراً إلى أن الكثير من البلدان الأوروبية ترفض استعادة مواطنيها من مسلحي التنظيم لمحاكمتهم لصعوبة تحديد الجرائم التي ارتكبوها.

وحذرت الصحيفة من أن جميع البلدان ستضطر للتعامل مع قضية استعادة مواطنيها في نهاية الأمر لأن تركهم في سورية قد يكون مريحاً من الناحية السياسية لكنه غير قابل للتطبيق على المدى الطويل معتبرة أن أولئك الذين بقوا في سورية يشكلون تهديداً للمنطقة وتهديداً أكبر لبلدانهم الأصلية كلما طال أمد بقائهم هناك.

وكالات

صحيفة «الإندبندنت أونلاين» البريطانية حذرت من بقاء مسلحي تنظيم داعش في سورية وأنهم يشكلون تهديداً للمنطقة وتهديداً أكبر لبلدانهم الأصلية كلما طال أمد بقائهم هناك (عن الانترنت)

مصدر دبلوماسي أردني: تشكيل خلية أزمة في عمان لمتابعة ما يجري في السويداء

كشف مصدر دبلوماسي أردني أن بلاده شكلت خلية أزمة لمتابعة ما يجري في محافظة السويداء وإجراء الاتصالات مع دوائر القرار السوري ولجان التنسيق الأميركية الموجودة قرب المنطقة وأيضاً الحكومة العراقية، وذلك بالتوازي مع مراقبة الأردن أمنياً لأي تحركات على حدوده وما يجري في العمق السوري وفق تقدير خبراء.

وأشار المصدر في تصريح نقلته صحيفة «رأي اليوم» الإلكترونية الأردنية أمس، إلى أن سياسة الأردن في أزمة السويداء، هي المراقبة عن بعد لمسار الأحداث والاستمرار في جمع المعطيات والمعلومات.

وأوضحت الصحيفة أن خلية الأزمة الدبلوماسية الأمنية الجديدة هدفها تثبيت تلك المتابعة والمراقبة وتزويد دوائر صناعة القرار بأي معلومات ومعطيات تخص ما يحصل في محافظة السويداء حرصاً على بقاء المعلومات طازجة وللمساعدة في رسم السياسيات اللازمة، مشيرة إلى أن الأردن يتعامل باهتمام مع تدرج وتطورات الحراك الشعبي في المحافظة.

ويفترض حسب الصحيفة أن تساهم تقييمات الخلية المشكلة بتقديم رؤية أوضح عن ما يجري داخل السويداء حرصاً على الأمن الحدودي الأردني خصوصاً مع وجود عشرات الكيلومترات من المواقع الحدودية المشتركة بمحاذاة مدن السويداء وأريافها قرب البادية الشمالية الأردنية.

وذكرت الصحيفة أن الخبراء يقدرون بأن الأردن يراقب أمنياً أي تحركات على حدوده كما يراقب ما يجري في العمق السوري.

وأضافت: إن الاتصالات تشمل دوائر القرار السوري ولجان التنسيق الأميركية الموجودة قرب المنطقة وأيضاً الحكومة العراقية.

وسبق لصحيفة «عمون» المحلية أن نشرت تقريراً تحدثت فيه عن سيناريو يدعمه الأميركيون بإقامة منطقة حظر طيران فوق محافظة السويداء لأغراض دعم وحماية الشعب كما تحدثت «عمون» من دون الكشف عن مصادرها المباشرة عن مشروع يتفاعل سياسياً لإقامة «حكم ذاتي أو كيان سياسي جديد في محافظة السويداء».

وأول من أمس، ذكر موقع «أثر برس» الإلكتروني أن النائب في الكونغرس الأميركي فرينش هيل، أجرى اتصالاً هاتفياً مع كل من شيخ عقل طائفة المسلمين الموحدين في السويداء حكمت الهجري، ومتزعم ميليشيا «جيش سورية الحرة» الموالية لقوات الاحتلال الأميركي في قاعدة «التنف» غير الشرعية، محمد فريد القاسم.

ورغم أن تقارير إعلامية سبق أن أشارت إلى أن تحركات السويداء مدعومة من جهة الحكومة الأردنية، إلا أن المصادر الرسمية تنفي تلك المعطيات مع تأكيد أن الأردن يكتفي بمراقبة الأحداث، بحسب «رأي اليوم».

وكالات

تضمن أن تكون كل من إيران وروسيا ضامناً للطرفين

طهران تعلن عن مقترح لإخراج تركيا قواتها وتتعهد سورية بنشر قواتها على الحدود

كشفت إيران أمس أنها طرحت على سورية والإدارة التركية مقترحا بشأن أمن الحدود بين البلدين يتضمن أن تتعهد تركيا أولاً بإخراج قواتها العسكرية من سورية، ومن ثم أن تتعهد سورية بوضع قواتها على الحدود لمنع أي تعرض للأراضي التركية، موضحة أن دمشق أكدت لطهران أنها تتمتع بالجاهزية الكاملة للحفاظ على أمن الحدود السورية–التركية من داخل الأراضي السورية.

ونقلت صحيفة «الوفاق» الإيرانية عن وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان قوله: إن الاهتمام بمحور المقاومة هو السياسة الأساسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مؤكداً دعم إيران الدائم للمقاومة من أجل استقرار وأمن المنطقة ودفاعاً عن المظلومين والمستضعفين.

وحول آخر التطورات المتعلقة بسياسة إيران الخارجية في المنطقة والساحة الدولية، تطرق عبد اللهيان إلى القضية السورية موضحاً أن هذه القضية يوجد فيها ظاهرتان إحداها هي أن العالم العربي بموقفه الجديد تجاه سورية يفتح الأبواب أمامها ويعيدها إلى جامعة الدول العربية وأيضاً يستأنف العلاقات معها ويفتح السفارات مجدداً بالإضافة إلى إقامة تعاون على مختلف المستويات.

وتابع: «زعماء العالم العربي والدول الإسلامية والمنطقة يدركون موقف سورية جيداً، ويعلمون أن سورية ليست دولة يمكنهم إخراجها من المعادلات الإقليمية، ولكن بقدر ما تسارعت هذه الظاهرة الإيجابية في سورية فإن الناشطين الأجانب وأعداء سورية ومن بينهم الأميركيون يزيدون ضغوطهم على الشعب والحكومة السورية».

وأوضح عبد اللهيان أنه سمع من السلطات السورية خلال زيارته الأخيرة، أن القوات الأجنبية وأجهزة الأمن الأجنبية تسعى إلى إعادة بناء الجماعات الإرهابية في منطقة شرق الفرات وفي منطقة إدلب، لممارسة المزيد من الضغط على سورية، كما يسعى الجانب الأميركي أيضاً إلى تشديد العقوبات في مجال ما يسمى «قانون قيصر».

وبخصوص مسألة الحدود المشتركة وأمنها بين تركيا وسورية قال عبد اللهيان: الأمر الآخر المرتبط بسورية هو موضوع أمن الحدود المشتركة السورية–التركية، والسلطات السورية أكدت لنا أنها تتمتع بالجاهزية الكاملة للحفاظ على أمن الحدود السورية–التركية من داخل الأراضي السورية وفي آخر جلسة من المباحثات الرباعية بين وزراء خارجية إيران وسورية وروسيا وتركيا في موسكو قمنا بطرح فكرة باسم الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهي أن تتفق سورية وتركيا على خروج القوات العسكرية التركية من سورية ولكن بالنهاية هذه المعادلة لديها طرفان الطرف الثاني هو أن تركيا يهمها أمن حدودها مع سورية وألا تتعرض للتهديد من المجموعات التي تهدد أمن المنطقة، وهذا أمر صحيح طرحته تركيا لذلك قمنا بطرح ما يلي في الاقتراح المعروض من الجمهورية الإسلامية وهو أن تتفق سورية وتركيا في هذه الجلسة الرباعية (المقبلة) على أن تتعهد تركيا أولاً بإخراج قواتها العسكرية من سورية وثانياً أن تتعهد سورية بوضع قواتها على الحدود لمنع أي تعرض للأراضي التركية وتكون كل من إيران وروسيا بعنوان ضامن للطرفين.

وبشأن التقارير الصحفية عن محاولات واشنطن لإغلاق معبر البوكمال بين سورية والعراق أوضح أن التحقيقات التي أجرتها إيران تشير إلى أنه لم تحدث أي تحركات أو أحداث ميدانية من شأنها أن تؤكد تحقق هذا الرأي.

وأضاف عبد اللهيان: سواء كان الأميركيون يتطلعون في الوقت الراهن حقاً إلى قطع خطوط التواصل في هذه المنطقة أم لا، إلا أنهم كانوا في الماضي يطمحون إلى قطع خطوط التواصل في هذه المنطقة، مذكراً بأن تنظيم داعش الإرهابي كان تحت تصرف الأجهزة الأمنية الأميركية لإغلاق البوكمال عندما كان العراق وسورية في قتال ضد هذا التنظيم.

وأشار عبداللهيان إلى أن مدينة البوكمال هي الحدود الحقيقية للصداقة والتعاون الاقتصادي السوري–العراقي موضحاً أنه في الواقع وفي وقت من الأوقات مارست القوات الأميركية ضغوطاً كبيرة لإبقاء هذه الحدود مغلقة لكن تم إعادة فتحها بتصميم يتماشى مع المصالح المشتركة لسورية والعراق.

وأضاف: اليوم ليس هو الوقت المناسب الذي يستطيع فيه طرف واحد قطع الحدود وطرق التواصل بين الدول، مشيراً إلى أن هذا النقاش قد أثير أيضاً فيما يتعلق بممر زانغزور، حيث تم التوصل إلى مرحلة أنه يتم تشكيل خطط في منطقة القوقاز، وأن الطريق التاريخي لإيران إلى أرمينيا والعكس مغلق، لذلك أعلنا أننا لن نسمح بعرقلة أو تقييد المسار التاريخي لإيران مع هذه المنطقة من القوقاز تحت تأثير مخططات أخرى.

وأشار عبد اللهيان إلى أن هذا الأمر ينطبق على سورية والعراق أيضاً مضيفاً: إنه «حتى هذه اللحظة لم نر تأكيداً لعمليات نقل مادية بهدف إغلاق حدود البوكمال من الجانب الأميركي».

وفي الإطار نفسه، لفت عبد اللهيان إلى انتظار التطورات القادمة سواء كانت لدى الأميركيين مثل هذه النية أم اتخذوا بالفعل إجراء، وما إذا كانوا سيفعلون ذلك إذا أتيحت لهم مثل هذه الفرصة، موضحاً أن العراق وسورية لن يسمحا لأي جهة أو يخضعا لأي سلطة من أجل إغلاق الحدود.

«ما أكد عبد اللهيان أن الاهتمام بمحور المقاومة هو السياسة الأساسية لإيران، مشدداً على دعم إيران الدائم للمقاومة من أجل استقرار وأمن المنطقة ودفاعاً عن المظلومين والمستضعفين.

وكالات

قوات لجيش الاحتلال التركي على أطراف محافظة إدلب السورية (عن الانترنت – أرشيف)

الاحتلال التركي واصل اعتداءاته على عين عيسى و«مسيرة» له قتلت أربعة من «قسد»

لليوم الثاني.. مقار «أنصار التوحيد» في جبل الزاوية تحت نيران الجيش

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

استهدف الجيش العربي السوري أمس بقصف مدفعي وصاروخي مقار تنظيم «أنصار التوحيد» الإرهابي في محاور جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، في حين ساد الهدوء الحذر محاور «التماس» في سهل الغاب، على حين واصل الاحتلال التركي اعتداءاته على ريفي الرقة والحسكة واستقدم تعزيزات لقواته في ريف حلب، في حين قتل أربعة من مسلحي ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية –قسد» باستهداف مسيرة تركية لسيارتهم في ريف القامشلي.

وأكد مصدر ميداني لـ«الوطن» أن وحدات من الجيش استهدفت بمدفعيتها وراجمات صواريخها أمس، مواقع ومقار لإرهابيي ما يسمى « أنصار التوحيد » في الفطيرة وفليفل وسفوهن بمنطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي محققة فيها إصابات مباشرة.

كما استهدفت بالمدفعية الثقيلة مواقع الإرهابيين في محيط بلدة معارة النعسان بريف إدلب الشمالي.

وأوضح المصدر أن محاور «التماس» في سهل الغاب شهدت حتى ساعة إعداد هذا الخبر مساء أمس، هدوءاً حذراً، وعزا ذلك إلى استهدافات الجيش النارية الكثيفة لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي وحلفائه مؤخراً.

ولفت المصدر إلى أن ضربات الجيش المدفعية والصاروخية في محاور جبل الزاوية بريف إدلب، جاءت رداً على خرق الإرهابيين اتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد.

بدورها، ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن وحدات من الجيش العربي السوري استهدفت مواقع للإرهابيين في محيط قرية كفرنوران غرب حلب.

وفي البادية الشرقية، بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش اشتبكت مع خلايا من تنظيم داعش الإرهابي ببادية الرقة، وأوضح أن العديد من الدواعش سقطوا قتلى برصاص الجيش الذي يواصل تمشيط عدة قطاعات بالبادية من الدواعش.

في المقابل، تحدثت المصادر الإعلامية المعارضة عن دخول رتل عسكري لقوات الاحتلال التركي يضم ١٢ آلية وشاحنة تحمل مواد لوجستية ومعدات عسكرية عبر معبر كفرلوسين الحدودي بريف إدلب الشمالي، واتجه الرتل نحو النقاط التركية في جبل سمعان بريف حلب.

من جهة ثانية واصل الاحتلال التركي اعتداءاته على ريف الرقة الشمالي، إذ نفذت قوات الاحتلال التركي أمس قصفاً برياً على محيط قرى صكيرو ومشيرفة في شرق عين عيسى بريف الرقة الشمالي، ضمن مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد»، من دون ورود معلومات عن سقوط خسائر بشرية، حسب المصادر المعارضة.

وأول أمس تعرضت قرى عدة ضمن مناطق سيطرة «قسد» لقصف بري مدفعي مصدره قوات الاحتلال التركي، ولاسيما قرى الهوشان والدبس واستراحة صقر وفاطسة والمشيرفة وصوامع عين عيسى بريف الرقة الشمالي.

على الصعيد ذاته، استهدفت طائرة مسيرة تابعة للاحتلال التركي سيارة تابعة لما تسمى قوات «الأسايش» بريف القامشلي شمال الحسكة، ما أدى إلى مقتل أربعة من مسلحي «قسد» بينهم متزعم وأصيب خامس بجروح بليغة.

في الغضون، أعلنت وزارة الدفاع التركية، «تحييد» مسلحين اثنين مما تسمى «وحدات حماية الشعب» الكردية التي تشكل العمود الفقري لـ«قسد» في شمال سورية.

ووفق بيان للوزارة أوردته وكالة أنباء «الأناضول» الرسمية التركية فإن اثنين من مسلحي «وحدات حماية الشعب» قتلا في عمليتين في مناطق بشمال سورية مشيرة إلى أنهما كانا يعدان لشن هجوم على قوات الاحتلال التركي.

العراق يخصص أكثر من ١٥ مليار دينار لبناء جدار بطول ٥٠ كم على الحدود مع سورية

خصص مجلس الوزراء العراقي أمس أكثر من ١٥ مليار دينار لإنشاء جدار اسمنتي على الحدود العراقية – السورية استكمالاً للجدار السابق من منطقة شرجي الراوي جنوب تل صفوك.

ونقلت وكالة «واع» عن المكتب الإعلامي لمجلس الوزراء العراقي قوله في بيان: «تأكيداً على توجيهات القائد العام للقوات المسلحة في تعزيز أمن الحدود العراقية، فقد أقر مجلس الوزراء تخصيص وزارة المالية، بخمسة عشر ملياراً ومئة وأربعين مليوناً وأربعمئة ألف دينار إلى وزارة الداخلية من تخصيصات احتياطي الطوارئ، لإنشاء جدار اسمنتي على الحدود العراقية – السورية– قاطع المنطقة السادسة حدود، استكمالاً للجدار السابق من منطقة شرجي الراوي جنوب تل صفوك، مروراً بوادي العجيج باتجاه طريفاوي، بطول ٥٠ كم، على أن يكون التنفيذ بأسلوب المناقصة العامة، وذلك استناداً إلى أحكام المادة الـ٦ من قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية الثلاث».

وأكد العراق مراراً أن منظومة التحصينات الهندسية للحدود مع سورية هدفها منع تسلل العناصر الإرهابية عبر الحدود الدولية.

وفي عام ٢٠١٥ تم الإعلان عن تأسيس مركز تبادل المعلومات الرباعي الذي يضم كلاً من سورية والعراق وروسيا وإيران ومقره العاصمة العراقية بغداد بهدف محاربة تنظيم داعش الإرهابي في سورية والعراق.

ويعمل المركز على تنسيق جهود الدول الأربع في مواجهة الإرهاب وعقد عدة اجتماعات منذ تأسيسه كان أحدثها في الرابع والعشرين من شباط الماضي، حيث بحث المشاركون فيه المستجدات الأمنية في المنطقة.

وكالات

زنتها ثلاثة أطنان.. مساعدات إغاثية روسية لأهالي درعا البلد

تقديم مساعدات متنوعة إلى العوائل المتضررة نتيجة الحرب في منطقة درعا البلد (سانا)

واصلت روسيا تقديم مساعدات متنوعة على العوائل المتضررة نتيجة الحرب، إذ وزعت الحكومة الروسية مساعدات إغاثية على عدد من العوائل بحيي اليرموك والعباسية في منطقة درعا البلد، وذلك في مركز مجلس المدينة.

وحسب وكالة «سانا»، بيّن عضو المكتب التنفيذي ومسؤول قطاع الإغاثة وليد الداخول أن هذه المساعدات التي تقدر كميتها بـ٣ أطنان تستهدف العوائل الأشد احتياجاً في أحياء درعا البلد، وتم التنسيق مع مجلس المدينة لتوزيعها ضمن جداول إحصائية.

رئيس مجلس مدينة درعا أمين العمري قال في تصريح له إن هذه المساعدات تعبر عن عمق العلاقات السورية الروسية، وتستهدف نسبة كبيرة من العوائل المتضررة نتيجة الحرب، لافتاً إلى أن هناك دفعات أخرى من المساعدات ستقدم بالأيام المقبلة لتشمل باقي عوائل المنطقة.

وفي الثالث عشر من الشهر الجاري، وزع مركز التنسيق الروسي في قاعدة حميميم دفعة من المساعدات الغذائية على الأهالي في قرية زاما بريف مدينة جبلة، وأخرى على الأهالي في قرية حاوي مراط بريف دير الزور الشمالي.

وقبل ذلك، وتحديداً في الرابع عشر من آب الماضي، وزع مركز التنسيق الروسي مساعدات غذائية على الجالية الروسية إضافة لمواطنين سوريين في حي «المشروع التاسع – أوتستراد الثورة» في مدينة اللاذقية، وذلك لمساعدتهم على مواجهة الوضع الاقتصادي الصعب، وغلاء المعيشة نتيجة الحصار الغربي الخانق على سورية.

وكالات

الميليشيات منعت تعليم القرآن في مناطق سيطرتها

تظاهرات احتجاجية بريف المالكية تندد بتضييق «قسد» على الأهالي

خرجت تظاهرات احتجاجية ضد ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» في قرية معبدا التابعة لمنطقة المالكية بريف الحسكة أقصى شمال شرق البلاد، استنكاراً لممارسات الميليشيات المرتبطة بالاحتلال الأميركي واستمرارها بالتضييق على الأهالي وبملاحقة واختطاف أبنائهم لزجهم في القتال بصفوفها.

ونقلت وكالة «سانا» عن مصادر محلية في المنطقة أن الأهالي في قرية معبدا قطعوا عدة طرق بالإطارات المشتعلة، تنديداً بممارسات الميليشيات الإجرامية بحقهم، ولاسيما مواصلتها اختطاف الشبان وسرقة المحاصيل الزراعية وفرض «الإتاوات» على الأهالي والسطو على ممتلكاتهم.

ولفتت المصادر إلى أن الاحتجاجات اتسعت لاحقاً ورافقها إضراب عام وإغلاق لكل المحال التجارية في المنطقة.

من جهتها ذكرت شبكة «نداء الفرات» المعارضة التي تعنى بأخبار المنطقة الشرقية أن تظاهرة خرجت في كل من مدينة الرميلان وبلدة الجوادية شرق القامشلي احتجاجاً على رفع «قسد» أسعار مادة المازوت.

وتقوم قوات الاحتلال الأميركي الموجودة بشكل غير شرعي في الجزيرة السورية بالتشارك مع ميليشيات «قسد» المرتبطة بها بنهب الثروات الوطنية والمحاصيل الإستراتيجية كالنفط ومحصولي القمح والشعير، وحرمان الشعب السوري منها من جهة، والتضييق على الأهالي من جهة ثانية، من خلال إجبارهم على دفع أبنائهم للانضمام إلى صفوف الميليشيات في إطار سياسة الاحتلال الممنهجة لخلق الفوضى وإطالة أمد الأزمة في سورية.

وفي الثالث عشر من الشهر الماضي، خرج أبناء بلدة ذيبان في ريف دير الزور الشرقي الواقعة تحت سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في تظاهرات احتجاجية نتيجة تردي الأوضاع المعيشية، في حين أطلق ناشطون من بلدات وقرى أخرى حملة لإيقاف ما تسمى «بطاقة وافد» التي تفرضها الميليشيات على الوافدين من المناطق التي تقع خارج سيطرتها، لأنها «تنفي سوريتهم» وتشعرهم بعدم انتمائهم إلى الأرض السورية.

واستمراراً لممارساتها القمعية والعدوانية، أصدرت ميليشيات «قسد» أمس قراراً بإيقاف تعليم القرآن الكريم والمناهج الإسلامية في مناطق سيطرتها.

وحسب شبكة «نداء الفرات» فإن «قسد» أصدرت القرار وهددت من يخالفه بـ«المساءلة القانونية».

وكالات

قولاً واحداً

الدكتور قحطان السيوفي

الحكومات.. ومواجهة تحديات الأمن الغذائي العربي

يعاني العالم أزمة غذاء عالمية شديدة، إذ تشير التوقعات إلى أن نحو ٦٧٠ مليون شخص سيواجهون الجوع حتى ٢٠٣٠، وتؤدي الصدمات الناجمة عن تغير المناخ، وأزمة المياه، وفقدان التنوع البيولوجي، والعقوبات الظالمة التي تفرضها أميركا على بعض الدول كسورية، وغيرها من التحديات إلى ضعف الأمن الغذائي، وتدفع مزيداً من الناس إلى الجوع.

ويمكن القول إن النهج الحالي للحكومات للتصدي للأزمات الغذائية من خلال تدابير قصيرة الأجل، إلى جانب جهود بناء القدرة على الصمود، لا يكفي لمعالجة جميع العوامل الأساسية المسببة للأزمة.

ومن الأهمية بمكان إحداث تحول في الأنظمة الغذائية لتعزيز صحة البشر والاقتصادات وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات.

تفاقمت التحديات التي يواجهها الناس في الدول النامية والفقيرة بسبب الحرب في أوكرانيا، فقد كانت روسيا وأوكرانيا توفران إمدادات الحبوب الحيوية للدول في أنحاء العالم، ولا تزال أزمة المناخ المستمرة تهدد الزراعة في هذه الدول، وتعني شدة موجات الجفاف والفيضانات أن ٧٥ في المئة من السكان سيعانون قريباً الآثار السلبية لتغير المناخ، لقد أصبح الأمن الغذائي في خطر.

وفي الدول النامية والفقيرة ومنها العديد من الدول العربية؛ هذه التحديات مدمرة، وخاصة إذا كانت مصادر سبل العيش تقتصر على الزراعة، ويتجاوز معدل الفقر ٩٠ في المئة.

ووفقاً لـ«المعهد الدولي لبحوث السياسات الزراعية»، فإن أوكرانيا وروسيا تنتجان نحو ثلث القمح المتداول في الأسواق العالمية، وحوالي ربع الشعير في العالم.

وفي الدول التي تشهد حروباً، تتشابك تداعيات الحرب في أوكرانيا مع النزاعات المسلحة من جانب وموجات الجفاف من جانب آخر، مخلفة مجاعات وأزمات غذاء طاحنة في هذه الدول التي تعتمد على معونات الهيئات والمنظمات الدولية.

على الصعيد العربي؛ الأمن الغذائي العربي في خطر، وهناك مخاوف من «سيناريوهات قاتمة» مع تهديدات متوقعة للأمن الغذائي العربي، وقد طالت تداعيات الحرب الأوكرانية عدة دول وتسبب بأزمات اقتصادية وارتفاع أسعار ومجاعات، ما يدعو إلى دق ناقوس الخطر بشأن تحديات للأمن الغذائي العربي!

الواقع أن جهود الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي «متواضعة للغاية»، لذلك فإن عددا من الدول العربية تقف على أبواب أزمة غذائية وتحتاج لاستيراد كميات كبيرة من الحبوب والمواد الغذائية، ووفقاً للخبير الاقتصادي ومستشار المركز العربي للدراسات أبو بكر الديب فإن أغلبية الدول العربية غير النفطية، مهددة بخطر نقص الغذاء خلال السنوات القادمة، وهذه الدول تحصل على ٦٠ بالمئة من احتياجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا.

بحسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي، يتعرض مئات الآلاف في الصومال واليمن وجنوب السودان لظروف المجاعة، وترى أستاذة الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة غادة موسى، أن الحرب الروسية الأوكرانية ليست «السبب الأوحد في موجات أزمات الغذاء التي تمر بها بعض الدول العربية لأن الأزمة ممتدة منذ سنوات، معتبرة أن «الحرب فاقمت الأزمة من جانب، وكشفت عن خلل هيكلي في سياسات الغذاء في بعض هذه الدول».

في اليمن، أدت حرب أهلية طويلة إلى «ارتفاع أسعار الغذاء والوقود وتسببت في أزمة جوع واسعة النطاق، كما أن مصر تعتبر أكبر مستورد للقمح في العالم وكانت تستورد من موسكو وكييف أكثر من ٨٠ في المئة من واردات القمح قبل الحرب.

ويعد الخبز العمود الفقري للنظام الغذائي المصري، وتقدم الحكومة الخبز المدعم لأكثر من ٧٠ مليون من سكان مصر.

حذرت صحيفة «وول ستريت جورنال»، من تداعيات أزمة الخبز في مصر، وأن احتمال حدوث نقص في الخبز، يعد بين التحديات الأمنية الأكثر إلحاحاً التي تواجهها الدولة المصرية منذ عام ٢٠١٣.

واتخذت مصر خطوات استباقية لمواجهة أي تهديد لأمنها الغذائي، من خلال التوسع الرأسي والأفقي في الزراعة، وإعادة النظر في توسيع الرقعة الزراعية للقمح خلال السنوات القادمة، لتحقيق الاكتفاء الذاتي لدولة تستورد نحو ٦ بالمئة من إجمالي الإنتاج العالمي من القمح.

أما تونس فتحصل على ٦٠ بالمئة من احتياجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا وتواجه معضلة اقتصادية حادة، وأزمة مالية، وتسببت حرب أوكرانيا في زيادة أسعار الوقود والغذاء، ما أدى إلى تفاقم الضغوط المالية على المواطن.

وتعاني تونس من مشكلات مشابهة لمصر فيما يتعلق بنقص الحبوب والاعتماد على رغيف الخبز، الذي يمثل المصدر الأول للغذاء للشعب التونسي.

أعرض هنا إلى بعض الأفكار التي تساعد الحكومات العربية وغيرها لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والتصدي لحالات الطوارئ الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي:

من الضرورة أن تساعد الحكومات الأفراد على زيادة قدرتهم على الصمود لتجنب حالات الطوارئ المستقبلية في إطار عملية التنمية، ولا شك أن الجهود الحكومية وبرامجها قامت بدور مهم في التصدي لحالات الطوارئ، التي تضرب الدول النامية والفقيرة على مدى عقود، لكنها لم تحد كثيراً من الأخطار على المدى الطويل، لأنها يجب أن تتبنى الاعتماد على الذات.

الحاجة إلى مبادرات تتصدى للتحديات الملحة التي يواجهها الناس من جراء الكوارث الطبيعية، فضلا عن الاستعداد لها بشكل أفضل لمواجهة الصدمات المستقبلية، وبما يدعم سبل كسب العيش والقدرة على الصمود.

من الضروري أن تعمل الحكومات على تحسين البنية التحتية وسبل كسب العيش وتعزيز أجهزة الحكم المحلي، والتركيز بشكل أساس على الشباب والنساء، لبناء نهج طويل الأجل ومتكامل لمساعدة الناس على الانتقال إلى التنمية المستدامة.

من المهم جداً اتباع نهج متعدد الجوانب إزاء تحديات الأمن الغذائي، يدعم الإنتاج والمنتجين، وزيادة معدلات التجارة في مستلزمات صناعة الغذاء والزراعة، ومساعدة الأسر الأكثر احتياجاً، والاستثمار في صناعة الأغذية وتعزيز التغذية، والتصدي لحالات الطوارئ المرتبطة بالأغذية.

إن العمل على إيجاد حلول مستدامة لتجنب حالات طوارئ في المستقبل يفرض على الحكومات ضمان حصول الناس على ما يكفي من الغذاء اليومي، فضلاً عن اكتساب المهارات والحصول على المعدات اللازمة للتوسع في الزراعة بما يتجاوز حد الكفاف.

ختاماً من الضروري والمهم أن تشجع الحكومات مشاريع التصدي لأزمة الغذاء للمزارعين لتشجيعهم على زيادة إنتاج الأغذية، فضلاً عن تحسين قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر التي تواجه انعدام الأمن الغذائي على الصمود من خلال توفير المستلزمات والخدمات الزراعية، بما في ذلك المحاصيل والثروة الحيوانية ومعدات التصنيع وخدمات الإرشاد والتدريب، ومساعدتهم على زيادة إنتاج محاصيلهم الزراعية وزيادة الغلة وتجنب الصدمات الغذائية في المستقبل، بما يضمن تأمين المتطلبات الغذائية للمواطنين.

أرجو أن تساهم هذه الأفكار المسؤولين في الحكومة السورية في مواجهة تحديات الأمن الغذائي في وطننا الحبيب سورية.